

Distr.: General  
8 May 2023  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام 2023

25 تموز/يوليه 2022 – 26 تموز/يوليه 2023

البند 15 من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

## موجز أعمال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للفترة 2022-2023

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه موجزا لأعمال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

للفترة 2022-2023.



الرجاء إعادة استعمال الورق

090623 020623 23-08576 (A)



## موجز أعمال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للفترة 2022-2023

### موجز

يتضمن هذا التقرير الملامح الرئيسية لأعمال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير 2022-2023. فقد واصلت اللجنة التركيز على المجالات الرئيسية ذات الأولوية للمنطقة العربية، بما في ذلك إدارة الموارد الطبيعية والمياه العابرة للحدود؛ والانتقال إلى مصادر الطاقة الأنظف والاقتصاد الدائري؛ والحد من الفقر المتعدد الأبعاد وتوفير الحماية الاجتماعية؛ والتنمية الاجتماعية العادلة والشاملة للجميع؛ والنمو الاقتصادي العادل والازدهار؛ وإيجاد حلول مبتكرة لتمويل التنمية؛ وتكنولوجيا المعلومات والإحصاءات؛ وكذلك الحوكمة، وتعزيز المؤسسات العامة، وتقييم المخاطر العابرة للحدود والتخفيف منها، بما في ذلك النزاعات.

## أولا - مقدمة

1 - واصلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) تركيزها على المجالات ذات الأولوية الكبيرة للمنطقة العربية، بما في ذلك إدارة الموارد الطبيعية والمياه العابرة للحدود واستدامتها في ظل الظروف المناخية المتغيرة؛ والانتقال إلى مصادر الطاقة الأنظف والاقتصاد الدائري؛ والحد من الفقر المتعدد الأبعاد وتوفير الحماية الاجتماعية؛ والتنمية الاجتماعية العادلة والشاملة للجميع، مع إيلاء الاعتبار بشكل خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة (النساء، والشباب، والمسنون، والأشخاص ذوو الإعاقة) في إطار الالتزام بعدم ترك أي أحد خلف الركب؛ وتحقيق النمو الاقتصادي العادل والازدهار، المدعومين بتحسين التكامل الإقليمي وإتاحة الفرص أمام التجارة وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وإيجاد حلول مبتكرة لتمويل التنمية؛ واستخدام تكنولوجيا المعلومات والإحصاءات وسيلة لتحسين توافر الأدلة وإمكانية الحصول عليها وتحسين المشاركة والإدماج؛ وكذلك الحوكمة، وتعزيز المؤسسات العامة، وتقييم المخاطر العابرة للحدود والتخفيف منها، بما في ذلك النزاعات.

2 - وشملت الإنجازات الرئيسية التي تحققت في عام 2022 ما يلي:

- (أ) تقديم سبع دول أعضاء (الأردن، وتونس، والجزائر، والعراق، وعمان، ولبنان، ومصر) 26 مشروعاً لتمويل الأعمال المتعلقة بتغير المناخ إلى المستثمرين المحتملين؛
- (ب) إعداد دولة عضو واحدة (الكويت) إطاراً استراتيجياً وخريطة طريق من أجل إتاحة انتقال عادل وشامل ومنصف وآمن لقطاع الطاقة، استناداً إلى إطار الاقتصاد الدائري للكربون؛
- (ج) بلورة الدول الأعضاء العربية موقفاً مشتركاً قبل انعقاد منتدى استعراض الهجرة الدولية ودخولها مع الدول الأفريقية في حوار مشترك حول الهجرة؛
- (د) تفعيل مرصد الإسكوا للمهارات المعزز بالذكاء الاصطناعي، الذي يمكّن الفئات التي هي في سن العمل في أربع دول أعضاء (الأردن، وقطر، والكويت، ولبنان) من تحديد فرص العمل بناءً على مهاراتها. وهذه الأداة تمكن أيضاً الدول الأعضاء من تقييم احتياجات سوق عملها في المستقبل والتخطيط لها على نحو أفضل؛
- (هـ) تمكين التجارة الإلكترونية بوصفها قناة للأعمال التجارية لصالح 100 من المؤسسات الصغيرة الحجم والمؤسسات المتوسطة الحجم، بما في ذلك 46 مؤسسة مملوكة لنساء، من 15 دولة من الدول الأعضاء العربية وفي قطاعات مثل الأعمال التجارية الزراعية وتجارة التجزئة والخدمات؛
- (و) إعداد دولة واحدة من الدول الأعضاء (الأردن) مقترح برنامج لمقايضة الديون تقدّر قيمته بنحو بليون دولار لتمويل العمل المناخي والأنشطة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة خلال الفترة 2022-2030. وبدأت دولتان إضافيتان من الدول الأعضاء (تونس ومصر) عملية تفعيل مبادرة مقايضة الديون لتمويل العمل المناخي؛
- (ز) نشر دولتين من الدول الأعضاء (دولة فلسطين واليمن) أدوات مكيفة حسب السياق ومبسطة للنموذج الاقتصادية من أجل إرشاد عملية صنع السياسات على الصعيد الوطني؛
- (ح) تحديد وزارات التخطيط والمالية في خمس دول أعضاء (الأردن، والعراق، ولبنان، ومصر، واليمن) أولويات لتحسين مواءمة الميزانيات الوطنية مع الخطط الإنمائية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة؛

- (ط) تمكّن المؤسسات الوطنية والشركاء الإنمائيين الدوليين في إحدى الدول الأعضاء (اليمن) من الاستفادة من منصة إلكترونية مخصصة لتنسيق برامج تنمية القدرات؛
- (ي) إدماج دولة عضو إضافية (لبنان) أدوات لتقييم المخاطر في استراتيجيتها الإنمائية الوطنية تعالج العوامل المسببة للأخطار والضعف المتصلة بالنزاعات العابرة للحدود وغير المتصلة بها؛
- (ك) سن دولة عضو إضافية (لبنان) قانونا يتعلق بالمنافسة، وسن دولة عضو إضافية (الكويت) قانونا آخر بشأن المنافسة، وقيام دولة عضو واحدة (عمان) بتوسيع نطاق هيئتها المكلفة بالمنافسة.

## ثانيا - النهوض بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة

- 3 - شجعت الإسكوا زيادة التعاون فيما بين وزارات التخطيط والمالية لخمس دول أعضاء (الأردن، والعراق، ولبنان، ومصر، واليمن)، وهو ما أسفر عن تحديد أولويات لتحسين مواءمة الميزانيات الوطنية مع الخطط الإنمائية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة.
- 4 - وواصلت الإسكوا بناء قدرات الدول الأعضاء على إجراء استعراضات وطنية طوعية، بوسائل منها تيسير تبادل الآراء بين الأقران. وفي هذا الصدد، استُهلّت عملية توأمة تجريبية بمشاركة دولتين من الدول الأعضاء (الجمهورية العربية السورية وعمان)، ناقشت الحلول المتاحة للتغلب على التحديات وحددت أفضل الممارسات في عملية الاستعراضات الوطنية الطوعية. ودعمت الإسكوا أيضا توليد البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عما تحقق في ضوء الغايات الواردة في الأهداف.
- 5 - وتواصلت الإسكوا مع برلمانات ومؤسسة عليا لمراجعة الحسابات مختارة في المنطقة من أجل الترويج لمبادئ خطة عام 2030 ونهج التنمية القائمة على الحقوق والشاملة للمجتمع بأسره.
- 6 - وقد مكنت الدول الأعضاء مختلف الأدوات السياسية التفاعلية المعززة بالذكاء الاصطناعي التي استحدثتها الإسكوا من محاكاة أثر السياسات وإجراء تحليلات مقارنة على الصعيد الإقليمي، مما يسر صنع السياسات على المستوى الوطني.
- 7 - وواصلت الإسكوا أيضا دعم التحليلات القطرية المشتركة من خلال توفير البيانات القطرية، التي شكلت أساسا لأطر الأمم المتحدة للتعاون في أجل التنمية المستدامة.
- 8 - ومن خلال العمل كعضو في الأمانة المشتركة لمنصة التعاون الإقليمي وبالمشاركة في تنظيم تحالفات قائمة على مسائل معينة حول الهجرة والإدارة الاقتصادية، ساعدت الإسكوا المنصة على مواصلة تقديم دعم ذي قيمة مضافة من أجل تنفيذ خطة عام 2030. وفي عام 2022، أصدرت المنصة، من خلال تحالفاتها الثماني القائمة على مسائل معينة، 12 موجزا للسياسات، وأجرت 12 حوارا إقليميا لأصحاب المصلحة المتعددين، ونظمت ثلاث حلقات عمل لبناء القدرات وأصدرت تقريرين تحليليين رئيسيين. وغطت تلك النواتج المستهدفة مجموعة واسعة النطاق من المواضيع، منها المناخ، والهجرة، والطاقة، والأمن الغذائي، والحماية الاجتماعية، والشباب، والرقمنة، واستجابت لـ 29 طلبا من الطلبات الواردة من المنسقين المقيمين خلال الاجتماعات التي عقدت مع نظام المنسقين المقيمين على مدار السنة. وعلاوة على ذلك، تحققت منجزات كبيرة في أداء منصة منارة، وهي مركز المعارف والبيانات الذي تتاح من خلاله جميع منتجات الأمم المتحدة وبياناتها المعرفية للدول الأعضاء على منصة تفاعلية سهلة الاستعمال وقائمة على

النكاء الاصطناعي. وأخيراً، من خلال الدور الذي تؤديه الأمانة التنفيذية للإسكوا بصفتها نائبة لرئيس منصة التعاون الإقليمي، فهي تقدم التوجيه الاستراتيجي للمنصة والمديرين الإقليميين، حيث تشجع التعاون بين الوكالات فيما يتعلق بالمسائل العابرة للحدود وتدعم المنسقين المقيمين في المضي قدماً في تنفيذ خطة عام 2030 في المنطقة، من خلال مختلف النواتج المستهدفة للتحالفات القائمة على مسائل معينة.

### ثالثاً - تعزيز وسائل تنفيذ خطة عام 2030

9 - في عام 2022، واصلت الإسكوا التركيز على ما يلي:

(أ) تحسين توافر الإحصاءات الرسمية والبيانات الذكية والمعززة بالمعلومات الجغرافية المكانية التي تتوافق مع المعايير الإحصائية الدولية ومعايير حماية البيانات، وكذلك توافر بيانات عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالفعل، استثمرت الإسكوا موارد كبيرة في منظومة البيانات المعززة بالنكاء الاصطناعي، التي تضم مجموعات البيانات الإحصائية وغير الإحصائية التي ينتجها كل من المكاتب الإحصائية الوطنية والشركاء الإنمائيين. وستضم هذه المنظومة في نهاية المطاف في "مركز جامع" العدد المتزايد من أدوات المحاكاة السياساتية التفاعلية القائمة على التكنولوجيا التي تمكن الدول الأعضاء من محاكاة أثر السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي يجري وضعها؛

(ب) دعم تنفيذ مبادرات مقايضة الديون من أجل العمل المناخي (بالعمل مع ثلاث دول أعضاء هي الأردن وتونس ومصر) وتحسين سبل الحصول على التمويل المتعلق بالعمل المناخي بشكل عام من خلال مساعدة الدول الأعضاء على إعداد وتقديم المشاريع للجهات المانحة المحتملة لأغراض الاستثمارات التي يقوم بها القطاع الخاص والتمويل المختلط والدعم الثنائي؛

(ج) إنشاء بوابة الإسكوا للتعلم، وهي منصة تعليمية مبتكرة عالمية توفر التدريب والمعرفة وتعزز قدرات ومهارات جمهور أوسع بكثير مما كان يمكن الوصول إليه في السابق عن طريق مبادرات بناء القدرات المنفذة بالوسائل التقليدية مثل حلقات العمل والأنشطة التدريبية. وحتى الآن، أُنشئت الدورات الإحدى عشر التالية لموظفي الخدمة المدنية والمهنيين العاملين في المجال الإنمائي، وقد صممت خصيصاً لتلبية الاحتياجات الإقليمية وأُنشئت باللغة العربية؛

- 1' مكافحة التلاعب بالعطاءات في مجال المشتريات العامة (بالإنكليزية والعربية)؛
- 2' الرؤى السلوكية والتخطيط الاستراتيجي (بالإنكليزية والعربية)؛
- 3' تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الاستعراضات الوطنية الطوعية (بالإنكليزية والعربية)؛
- 4' الإحصاءات الجنسانية (بالعربية)؛
- 5' دورة تدريبية مكثفة بشأن الخطة الحضرية الجديدة، الجزء 1: الأبعاد الأساسية (بالعربية)؛
- 6' دورة تدريبية مكثفة بشأن الخطة الحضرية الجديدة، الجزء 2: وسائل التنفيذ (بالعربية)؛
- 7' وضع دليل للفقر المتعدد الأبعاد (بالعربية)؛
- 8' تعميم مراعاة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (بالعربية)؛

٩' النهج المتكاملة لتعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة والتعجيل بتحقيقها وتقديم الدعم السياساتي بشأنها (بالعربية)؛

١٠' سلسلة التعلم الإلكتروني المتعلقة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص (بالعربية)؛

١١' خمس شرائط فيديو من إعداد منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن سياسات المنافسة؛

(د) تقديم الدعم للدول الأعضاء العربية (مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات) فيما يتعلق بالأجندة الرقمية العربية للفترة 2023-2033، التي اعتمدت استراتيجية عربية رسمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية الرقمية خلال العقد المقبل؛

(هـ) مواصلة ضبط وتحسين عدد من أدوات المحاكاة السياساتية التفاعلية، وبناء قدرات واضعي السياسات في المنطقة على استخدام هذه الأدوات وإتاحتها لصناع القرار في الدول الأعضاء في الإسكوا. وتشمل هذه الأدوات بوابة التجارة العربية (التي تتألف من بوابة للاتفاقات التجارية، وبوابة للتكاليف التجارية، وبوابة لتدابير تيسير التجارة الرقمية والمستدامة، وبوابة للأداء اللوجستي، ونظام لقياس التكامل الاقتصادي العربي ورصده وتقييمه، وواجهة لمحاكاة التجارة العربية)؛ وأداة لمحاكاة المؤشرات خاصة بواضعي السياسات في المنطقة العربية؛ وأداة لرصد النفقات الاجتماعية؛ وأداة لرصد المهارات من أجل تيسير التوظيف؛ وأطر التمويل الوطني المتكاملة؛ ونموذج توازن عاما قابلا للحساب يحاكي الصدمات الاقتصادية وتأثيرها على مختلف قطاعات الاقتصاد؛ والأداة المساعدة لدليل الفقر المتعدد الأبعاد، وهي منصة تمكّن المسؤولين الحكوميين من وضع مؤشر وطني ذي مواصفات محددة للفقر المتعدد الأبعاد لأغراض صنع السياسات.

## رابعاً - تسليط الضوء على عدم ترك أي أحد خلف الركب

10 - من الركائز الأساسية لعمل اللجنة مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب. فما فتئت الإسكوا تعالج هذه المسألة باتباع عدد من النهج. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى تواصل اللجنة مع الحكومات فيما يتعلق بوضع أطر للسياسات الوطنية للحد من الفقر المتعدد الأبعاد وفقر الدخل، بدعم من المنهجية والأدوات المتفق عليها إقليمياً (مثل الأداة المساعدة لدليل الفقر المتعدد الأبعاد) التي يمكن تكييفها بسهولة مع السياقات الوطنية. وفي الوقت نفسه، تساعد الإسكوا الدول الأعضاء على تقييم كفاءة وفعالية نظم الحماية الاجتماعية لديها وتحديد التحسينات اللازمة لضمان توسيع نطاق تغطيتها لتشمل الفئات التي تعيش أوضاعاً هشة. وعلاوة على ذلك، أتاحت الإسكوا مرصدها للنفقات الاجتماعية للدول الأعضاء فيها، وهو أداة تتيح للدول الأعضاء اكتساب فهم أعمق لإنفاقها الحالي على الخدمات الاجتماعية. ومن المزايا الإضافية للمرصد أنه يحاكي تأثير إعادة تخصيص هذه النفقات لتوفير تغطية أكثر إنصافاً وشمولاً، بالنظر إلى تزايد ضيق الحيز المالي في معظم بلدان المنطقة.

11 - ويمكن للدول الأعضاء أيضاً الوصول إلى مرصد الإسكوا للمهارات، الذي يمكن استخدامه للتنبؤ باحتياجات السوق الحالية والمستقبلية، وبالتالي فهو يدعم وضع أطر السياسات المتعلقة البطالة والتخطيط للقوة العاملة في سياق تتطور فيه أسواق العمل بسبب أوجه التقدم التكنولوجي، من بين عوامل أخرى.

وهذا يمكن الأفراد في المنطقة العربية من تحديد فرص العمل التي تتناسب مع مهاراتهم، أو فرص تنمية المهارات التي ستساعدهم على التكيف مع سوق العمل الحالية.

12 - وبالمثل، إن أداة محاكاة المؤشرات الخاصة بواضعي السياسات في المنطقة العربية تمكن الحكومات من محاكاة تأثير السياسات المصممة لتعزيز أدائها فيما يتعلق بعدد من المؤشرات الدولية التي تقيس الحوكمة والسياسات الإنمائية الفعالة، مثل المشاركة الاقتصادية للمرأة باعتبارها وسيلة لتعزيز الاقتصادات الوطنية.

13 - وأخيراً، أتيحت أيضاً للدول الأعضاء أدوات الإسكوا لتقييم المخاطر التي تتيح إدماج العوامل المسببة للأخطار والضعف المتصلة بالنزاعات العابرة للحدود وغير المتصلة بها، بما في ذلك الفقر المتعدد الأبعاد وفقر الدخل، في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

## خامساً - تسخير الشراكات من أجل التنمية المستدامة

14 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت الإسكوا على ما يلي:

(أ) **التعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فيما يتعلق بحوار الهجرة بين الدول العربية والدول الأفريقية.** في سياق الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، يسرت الإسكوا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، حواراً أقاليمياً بين الدول الأفريقية والدول العربية. وكان الهدف هو تحديد الحلول الدائمة الممكنة والمجالات المحتملة للعمل المشترك، ولا سيما فيما يتعلق بممرات الهجرة الحالية بين المنطقتين؛

(ب) **التعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في مجال المنافسة.** بهدف تعزيز القدرة التنافسية لبيئة الأعمال التجارية، التي ما زالت تشكل تحدياً للعديد من البلدان في المنطقة العربية وتشكل أيضاً في الوقت نفسه ركيزة أساسية لازدهار الاقتصاد المشترك، تعمل الإسكوا، بالشراكة مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، على تعزيز أطر السياسات العامة للدول الأعضاء فيما يتعلق بالمنافسة. وبحلول عام 2022، شاركت جميع الدول الأعضاء العشرين في اللجنة في الحوار الإقليمي المتعلق بالمنافسة، واتخذت أربع دول أعضاء خطوات ملموسة نحو تعزيز أطرها القانونية المتعلقة بالمنافسة. وفي الوقت نفسه، حددت الإسكوا وشركاؤها أوجه عدم اتساق في مستوى التغطية بحماية المستهلكين وحقوق المستهلكين في التشريعات الوطنية. وستعمل الإسكوا مع دولها الأعضاء، بدعم من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، على بناء القدرات في هذا المجال، ولا سيما تشجيع وضع أطر وتشريعات سياساتية وطنية مناسبة؛

(ج) **التعاون مع فريق الخبراء المعني بالصناعات الاستخراجية في مجال تحويل الصناعات الاستخراجية كوسيلة لدعم الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة، والتنوع الاقتصادي، والاقتصاد الدائري.** اعترافاً بالتلازم والترابط بين الصناعات الاستخراجية والتنمية الاقتصادية في العديد من الدول العربية والتحديات الكبيرة المتصلة بالمناخ التي تواجهها المنطقة العربية، أشركت الإسكوا الدول الأعضاء فيها، عن طريق فريق الخبراء الإقليمي المعني بالصناعات الاستخراجية، في حوار إقليمي عن تحويل الصناعات الاستخراجية بهدف إتاحة انتقال في مجال الطاقة يتسم بالعدل والشمول والإنصاف والأمان، بما يتماشى مع

الأهداف المتعلقة بتحقيق صافي الانبعاثات الصفري. وستواصل الإسكوا العمل مع دولها الأعضاء لتشجيع التنوع الاقتصادي، مع التركيز بشكل خاص على الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة، بمن فيهم النساء ومجتمعات الشعوب الأصلية والشباب ومن سيتأثرون أولاً بعملية الانتقال؛

(د) **التعاون مع جامعة الدول العربية وكيانات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغير المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية.** واصلت الإسكوا العمل في شراكة مع جامعة الدول العربية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية في إطار المبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغير المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية بشأن توليد نماذج وتوقعات مناخية إقليمية وتحليل أثر تغير المناخ على الموارد المائية وقابلية التأثر بالمناخ بشكل عام. وتستخدم البيانات المولدة في إطار الخطة لتوجيه وإرشاد الحوار المتعلق بالسياسات على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

(هـ) **التعاون مع جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما يتعلق بتنظيم المنتدى البيئي العربي الأول.** بالشراكة مع جامعة الدول العربية، ولا سيما مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، نظمت الإسكوا المنتدى البيئي العربي الأول، في سياق التحضير للمؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وأتاحت فرصة فريدة للدول العربية وأصحاب المصلحة المعنيين لتبادل الخبرات بشأن المسائل البيئية والاتفاق على موقف ورؤية عربيين مشتركين وطرحهما فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بتغير المناخ والتنوع البيولوجي التي تهم الجميع؛

(و) **التعاون مع مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات فيما يتعلق باعتماد الأجندة الرقمية العربية للفترة 2023-2033، وهي مشروع مشترك بين الإسكوا وجامعة الدول العربية لوضع استراتيجية عربية للمعلومات والاتصالات وتطوير هذه الاستراتيجية وتنفيذها.** نتيجة لتواصل اللجنة باستمرار مع مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات، اعتمدت جميع الدول العشرين الأعضاء في الإسكوا الأجندة الرقمية العربية للفترة 2023-2033. وتحدد هذه الوثيقة ما قدم من التزامات وترسم خريطة طريق لتحويل المنطقة لأطرها الخاصة بالمعلومات والاتصالات. والهدف من ذلك هو التشجيع على مزيد من الاتساق على صعيد المنطقة، وتشجيع التكنولوجيات الرقمية الجديدة والابتكار، والشمول الرقمي وإمكانية الوصول، مع تعزيز أمن البيانات وحمايتها في نفس الوقت. وما فتئت الإسكوا أيضاً تتواصل مع السلطات الوطنية فيما يتعلق بتقييم أطرها السياساتية الحالية وبشأن اعتماد تشريعات إضافية، حسب الاقتضاء، فيما يتعلق بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

(ز) **التعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية على بناء قدرات موظفي الخدمة المدنية في مجال استخدام أدلة الفقر الوطنية المتعددة الأبعاد في وضع السياسات واستراتيجيات الحد من الفقر.** تضافرت جهود الإسكوا أيضاً مع جهود إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لبناء قدرات موظفي الخدمة المدنية في مجال استخدام الأداة المساعدة لدليل الفقر المتعدد الأبعاد. وعلى وجه الخصوص، عملت الإسكوا مع عدة دول عربية على ضبط أدلتها الوطنية للفقر المتعدد الأبعاد بوصف ذلك



وسيلة لتحليل العوامل الرئيسية المسببة للفقر وتقديم توصيات ذات صلة بالموضوع للتمكين من وضع استراتيجيات وطنية للحد من الفقر. وما زالت هذه المبادرة جارية، حيث أعربت دول أعضاء أخرى عن اهتمامها باستعمال الأداة على الصعيد الوطني.

## سادسا - استنتاجات

- 15 - اعتمد التعلم الإلكتروني باعتباره وسيلة تتسم بالكفاءة والفعالية لبناء القدرات، لأنه يتيح الوصول إلى جمهور أوسع ويتيح تحضيره للمشاركة في أنشطة لبناء القدرات مركزة بدرجة أكبر. وقد أدت إتاحة المواد باللغة العربية إلى توسيع إمكانية استفادة جمهور أكبر بكثير من الدورات التدريبية.
- 16 - ومن المتوقع زيادة الاستثمار في استخدام التكنولوجيات الحديثة. فخلال الجائحة، تلك التكنولوجيات مكّنت الإسكوا من مواصلة المشاركة والحوار، واستُخدمت منذ ذلك الحين لتكميل أساليب تنفيذ البرامج ذات الطابع التقليدي بدرجة أكبر، بهدف زيادة توسيع مجموعة الجهات المعنية المشاركة في عمليات الإسكوا الاستشارية وبالتالي التشجيع على اتباع نهج يشمل المجتمع بأسره إزاء التنمية.
- 17 - واستنادا إلى التعقيبات الإيجابية الواردة من المستخدمين النهائيين، تواصل الإسكوا التركيز بشكل أكبر على التحليل الاستباقي للاتجاهات الكبرى وما يتصل بها من احتياجات في مجال المشورة السياساتية في أوساط الدول الأعضاء فيها، وعلى تلبية تلك الاحتياجات بشكل استباقي عن طريق إصدار ونشر منتجات معرفية مناسبة التوقيت ومحددة السياق ومقتضية مثل موجزات السياسات والمواد التقنية، على خلاف المنشورات الرئيسية أو الضخمة التي يستغرق إعدادها وقتا أطول وتتطلب موارد أكبر.